ماعت للسلام والتنمية وحقوق الإنسان
Maat For Peace, Development, and Human Rights

الأثر السلبي لعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية على التمتع بحقوق الإنسان

اعداد: عبير غيث

مقدمة

أن ظاهرة الفساد وباء ضار يقوض سيادة القانون ويعيق قدرة الحكومات على تقديم الخدمات الأساسية لشعوبها فيعرقل مشاريع التنمية وينتهك حقوق الإنسان وتزدهر في ظله الجريمة والإرهاب، مما يؤدي إلى تدهور مستوى حياة الإنسان ويجلب عدم الاستقرار وانعدام الأمن وتفشي الظلم. لقد أدركت دول العالم المخاطر الجسيمة الناتجة عن الفساد باعتباره جريمة خطيره تقوض حكم القانون وتعيق التنمية وتنشر الفقر والجهل وتحول دون وصول الحقوق لأصحابها. ويتفق الباحثون على ان الفساد امتد عبر الزمن وله امتداداته ليشمل كافة دول العالم دون استثناء، ولكن التطور الاهم هو التنامي غير المسبوق لأوجه الفساد وانعكاساته على التمتع بحقوق الانسان وقدرة الدول والحكومات على إعمال الكامل لهذه الحقوق والتي أصبحت مثار اهتمام الكثير من المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية التي أخذت على عاتقها رصد الظاهرة في كل دول العالم.

ويرتبط بالفساد ارتباطا وثيقا عمليات تهريب الاموال وما ينتج عنها من تقويض جهود الحكومات لتحقيق التنمية وخاصة في ظل الصعوبات التي تواجهها من اجل استعادتها، حيث أن عدم إعادة الأموال المتأتية من مصادر غير مشروعة تحرم الدول من الموارد اللازمة لإعمال حقوق الإنسان بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية خاصة الحق في التنمية بما يهدد الاستقرار والتنمية المستدامة للدول ويقوض قيم الديمقراطية وسيادة القانون. أن هذه الأموال مطلوبة بشكل عاجل أكثر من أي وقت مضى من أجل تطوير وإعمال جميع حقوق الإنسان، خاصة في البلدان التي تمر بمراحل انتقالية.

ومن هنا تهتم مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان** بتقديم مساهمتها في التقرير المقدم لمجلس حقوق الانسان حول الأثر السلبي لعدم إعادة الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع إلى بلدانها الأصلية على التمتع بحقوق الإنسان طبقا لقرار المجلس 11/46 لتوضيح رؤيتها حول الاطار الدولي لعملية استرداد الموجودات والتحديات التي تواجه الدول فضلا عن بعض الجهود والمبادرات التي اتخذت من أجل اعادة الاموال المهربة.

الإطار الدولي لاسترداد الموجودات

أن عملية استرداد الأموال أو الأصول المنهوبة بالخارج هي مجموعة التدابير والإجراءات القضائية وغير القضائية والجهود المبذولة من الدول لاستعادة الأموال التي نهبت من ثرواتها ومواردها والمتأتية من عمليات الفساد والتي هرِبت إلى دول أجنبية. وبالتالي فإن هذا التعريف يقتصر على الأموال المهربة إلى الخارج وليست الأموال الباقية داخل الدول نفسها.[1]

وتعد اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ((UNCAC) اهم الاطر الدولية التي تناولت عملية استرداد الموجودات حيث تنص على الكثير من المواد التي تحارب ظاهرة السرقات المالية

[1] - أرصدة الفساد: تحديات استعادة الأموال العربية المنهوبة بالخارج، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، 27 مايو 2021، الرابط https://bit.ly/3AOSwa2

الدولية وتبييض الأموال وغيرها. حيث تتضـمن الاتفاقية عددا من جرائم الفسـاد أهمها تدابير منع غسـل الأموال ورشـوة الموظفين العموميين واختلاس الممتلكات أو تبديدها والمتاجرة بالنقود والاثراء غير المشـروع وغسـل العائدات الاجرامية والملاحقة والمقاضـاة والتجميد والحجز والمصادرة واسترداد الأموال.

وتضـمنت المادة (31) من الاتفاقية الإجراءات الواجب اتخاذها لتجميد وحجز الأموال الناتجة من العائدات الاجرامية المتأتية من افعال مجرمة، ونصـت المادة (51) على أن اسـترداد الموجودات هو مبدأ أساسى فى هذه الاتفاقية، وطبقا للمادة (57) يكون إرجاع الموجودات استنادا إلى حكم نهائي، فيما قضـت المادة (46) بضـرورة تقديم الدول الأطراف بعضـها إلى بعض أكبر قدر ممكن من المسـاعدة القانونية المتبادلة فى التحقيقات والملاحقات والإجراءات القضـائية المتصلة بالجرائم المشمولة بهذه الاتفاقية.

فضـلا عن ذلك يجوز وفقا للاتفاقية الطلب من الدول الموجود بها الأموال تقديم أصـول المسـتندات والسـجلات ذات الصـلة بما فيها السـجلات الحكومية أو المصـرفية أو المالية وسـجلات الشـركات أو المنشـآت التجارية أو نسـخ مصـدقة منها، ولا يجوز للدول الأطراف أن ترفض تقديم المسـاعدة القانونية بحجة السـرية المصـرفية لأن أحكام الاتفاقية ألزمت الدول الأعضاء بتدعيم التدابير اللازمة لمنع ومكافحة الفساد والتعاون الدولى من أجل منع ومكافحة جريمة الفسـاد . وبالتالى فإنه بموجب الاتفاقية يكون من حق الدول طلب تجميد الأموال المهربة للخارج وطلب مصادرتها لمصلحة الدولة المنهوبة وعند صدور حكم نهائى بالإدانة على المتهم ومصـادرة الاموال المتصـلة من جريمة الفسـاد يطلب اسـترجاع الأموال المجمدة والممتلكات المصادرة لمصلحة الدولة المنهوبة.[2]

مبادرة استرداد الأموال المسروقة (ستار)

تسـاعد مبادرة اسـترداد الأموال المسـروقة (سـتار) من خلال الشـراكات والأعمال المتصـلة بالسـياسـات في تشـكيل الأجندة الدولية لاسـترداد الأموال المسـروقة. وأنشـئت عام 2007 كشـراكة بين البنك الدولي ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة .ويسـتند عمل مبادرة سـتار إلى الفصـل الخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفسـاد التي تحدد الهدف والتدابير والترتيبات لاسـترداد الأموال المسـروقة. وللمرة الأولى ترسـي هذه الاتفاقية التي صـدق عليها أكثر من 160 بلدا المبدأ الأسـاسـي الخاص باسـترداد الأموال المسـروقة. وتعمل مبادرة ستار مع الدول النامية وكذلك المراكز المالية لتعزيز جهود استرداد الأموال من خلال تحسين الإطار القانوني لاسترداد الأموال وتوفير التدريب والتوجيه والمساعدة العملية.

[2] - يمكن الرجوع إلى نص اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد على الرابط،
https://www.unodc.org/documents/treaties/UNCAC/Publications/Convention/08-50024_A.pdf

وتذهب التقديرات المالية العالمية إلى أن نحو 20 - 40 مليار دولار تسرق من الدول النامية كل عام. وتتجاوز التكاليف كثيرا مبلغ الأموال التي تسرق، فالفساد يقوض الثقة في المؤسسات الحكومية والشركات والمؤسسات المالية. كما يعوق تقديم الخدمات الأساسية ويضر بالمنافسة ومن ثم يضعف النمو الاقتصادي وجهود تخفيف الخاصة وطأة الفقر. كما تساعد مبادرة ستار الدول في وضع الإطار القانوني واكتساب الخبرات المؤسسية والمهارات اللازمة لاستعادة الأموال المسروقة .وهي تعمل مع شركاء في البلدان في كل أرجاء العالم لتطوير أكثر الأدوات فعالية وملاءمة للتصدي لسرقة الأموال ذات الأهمية الحيوية للتنمية والحيلولة دون وقوعها[3].

آثر اعادة الاموال المهربة على حقوق الانسان

أن التكلفة الحقيقية للفساد تتجاوز بكثير قيمة الأموال التي يسرقها قادة الدول. فتلك التكلفة من تشتمل على تدهور أداء المؤسسات الحكومية خصوصا تلك المعنية بادارة الاموال العامة وحكومة القطاع المالي واضعاف بل ربما تدمير مناخ الاستثمار الخاص بالاضافة إلى افساد اليات تقديم الخدمات الاجتماعية المتصلة ببرامج التعليم والرعاية الصحية، وهو الامر الذي يكون له تأثير حاد وخانق على الفقراء خصوصا، ويلاحظ ان تلك التكلفة التي هي بمثابة خسائر جانبية، تتفاقم طرديا مع مدة ولاية الحاكم او القائد الفاسد.

إن عدم التصدي للجرائم الاقتصادية وعدم مكافحة الفساد الواسع النطاق الذي يعزز الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، يُسهم في تقويض بناء دولة القانون والاستحواذ على الدولة ومؤسساتها، وتوفير بيئة خصبة لاندلاع النزاعات واستدامة الفقر وانعدام المساواة، ويعوق الديمقراطيات الوليدة في المراحل الانتقالية، ويكون له أثر سلبي كبير في بناء مسار العدالة الانتقالية، أو تقويض مسارها ويبقي الجرائم الاقتصادية دون معالجة وحلول، وغالبًا ما يفاقمها.[4]

حيث تسهم عودة الأموال المنهوبة بالخارج في معالجة نسبية للأزمات التي تواجهها بعض الدول العربية مثل احتواء الحراك المتصاعد الداعي لحل أزمات التنمية. ففي **العراق** على سبيل المثال يمكن الجزم بأن هذه الأموال المستباحة كانت كفيلة بأن تضع البلد في حال أفضل، ولا يمكن التعامل معها في الإطار المحلي. كما أن الحكومة الانتقالية في **السودان** تحتاج إلى الأموال المنهوبة من قبل رموز حكم البشير حكم البلاد على مدى ثلاثة عقود والتي يمكن تحصيلها عبر جهود لجنة إزالة آثار التمكين لنظام البشير ومحاربة الفساد واسترداد الأموال المنهوبة برئاسة عبدالله حمدوك، نظراً للظروف الاقتصادية المتردية التي تواجه البلاد.

[3] - مبادرة استرداد الاموال المسروقة ستار، البنك الدولي، الرابط، https://star.worldbank.org/sites/default/files/2021-01/star_brochure_arabic.pdf
[4] - لمى قنوت، الفساد والجرائم الاقتصادية في المراحل الانتقالية ودرس فاس في المفاوضات، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 10 نوفمبر 2020، الرابط، https://bit.ly/32LJjTo

مع الأخذ في الاعتبار أنه تم استعادة أموال وعقارات وشركات منهوبة بالداخل. وبالتالي فتوافر الاردة السياسية لدى حكومة السودان التي كانت تريد الخروج من القائمة الأمريكية لرعاية الإرهاب واتخاذ خطوات في اتجاه محاربة غسيل الأموال الأمر الذي يساعدها في استعادة الأموال المنهوبة.[5]

أيضا تؤدي جرائم الفساد والاستيلاء على المال العام إلى إحداث ضرر كبير باقتصاد الدول بسبب خسارة الاموال المنهوبة بالفساد وبالتالي فان استرداد هذه الاموال تشكل جبرا لهذا الضرر، كما أن استرداد العائدات المنهوبة يقضي على الدوافع التي تغري الاشخاص بارتكاب هذه الافعال كما أنه سيعيد تحقيق التنمية الاقتصادية للدول عن طريق اعادة استخدام هذه الاموال في تحقيق التنمية المنشودة كما أن استرداد الاموال المنهوبة يجبر الضرر الذي يقع على المؤسسات الديمقراطية ومؤسسات المجتمع ويعيد تقويتها وترسيخها كما أنه يساعد في القضاء على ظاهرة تفشي الفساد وانتشاره كما أنه يقوي من فرص تحقيق التنمية في كافة المجالات ويعزز من فرص العمل وتحسين جودة الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق العادالة الاجتماعية.[6]

ويمكن القول أن مهمة معالجة مشكلة الاموال المسروقة هي مهمة تمثل تحديا كبيرا للغاية وثم ان دول مختلفة مثل نيجيريا وبيرو والفيليبين قد حققت وبدأت تستمتع ببعض النجاحات في مجال استعادة تلك الاموال، فان ذلك لم يتأت إلا بعد اجراءات استغرقت الكثير من الوقت واستهلكت الكثير من التكاليف. وبالتعميم انطلاقا من التجارب التي مرت بها تلك الدول فانه يمكن القول انه من المرجح للدول النامية ان تواجه عقبات حقيقية وخطيرة في سبيل استعادة اموالها المسروقة والمنهوبة، وحتى مع وجود الارادة السياسية المستعدة لملاحقة الاموال المسروقة، فانه من الممكن ان تتعرض تلك العملية إلى العرقلة بسبب محدودية القدرات القانونية والاستقصائية والقضائية وبسبب قلة الموارد المالية. اما الدول التي يتم تهريب الاموال المنهوبة اليها وغالبا ما تكون دولا متقدمة فقد لا تبدي الاستجابة المطلوبة ازاء طلبات تقديم الدعم القانوني في هذا الصدد.[7]

[5] - أرصدة الفساد: تحديات استعادة الأموال العربية المنهوبة بالخارج، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، 27 مايو 2021، الرابط https://bit.ly/3AOSwa2
[6] - الية استرداد الموجودات والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد، الرابط، https://bit.ly/3HuvQi3
[7] - هل تعيد مبادرة STAR ما نهبه سراق المال العام، الراي ، الرابط، https://bit.ly/3GpdfCy

التحديات التي تعرقل عملية استرداد الموجودات

تواجه الدول النامية الساعية إلى استعادة اموالها المسروقة عدد من التحديات وخاصة تلك المتعلقة بالحاجة إلى أن تعزز وتقوي مؤسساتها الحكومية العامة وأن تطور انظمة مالية ومحاسباتية تساهم في رفع مستويات الشفافية والمساءلة. ويتعين على مجتمع الدول المانحة أن يدعم تلك الدول ويساعدها على تطوير انظمة حكم تتميز بالانفتاح والمساءلة. فضلا عن أنه يتعين على الانظمة القضائية أن تحرص على تطبيق المتطلبات المتعلقة بمبادئ الحرص الواجب كما يتعين على تلك الانظمة أن تنصاع لجميع الاتفاقيات والتوصيات العالمية ذات الصلة بمكافحة غسيل الاموال والارهاب المالي.[8]

أيضا يعد غياب الخريطة المعلوماتية شبه الكاملة بشأن أموال وأملاك كبار مسئولي الدولة السابقيين بالخارج، من أهم التحديات التي تواجه الجهات الرسمية المعنية باستعادة تلك الأموال فعلى سبيل المثال لا تتوافر في بعض الدول العربية بطاقة معلوماتية تحصر أموال وأملاك المسئولين السابقين، حيث يعتمدوا على التحايل والشركات الوهمية التي تؤسس بأسماء مستعارة. علاوة على عدم معرفة هوية الدول التي تم تهريب أموال إليها. كما أن العديد من البنوك العالمية ترفض الكشف عن حسابات عملائها حفاظاً على مبدأ السرية والخصوصية .

أيضا تعدد مستويات التعامل مع الجهات المعنية باستعادة الأموال بما يجعلها عملية معقدة، حيث يعد المسار الذي يتم فيه تحديد وتجميد وإعادة هذه الأموال للبلدان التي كانت ضحية لهذا الفساد أقرب إلى عملية معقدة ومتعددة المستويات، على نحو قد يحدث تضارب نتيجة غياب التنسيق بين الجهات المعنية باستعادة الأموال المنهوبة بالخارج. لذا، يطالب البعض بدعم التنسيق المحلي بين الجهات المختصة بعملية استرداد الأموال المنهوبة مما ينتج عنه إنشاء فرق عمل محلية تمثل الأطراف الشريكة من جهات رقابية وقضائية وقانونية ودبلوماسية واستخباراتية واستشارية ومالية وبنوك مركزية وغيرها. فلابد أن يكون هناك تكامل بين مختلفة الدوائر ذات العلاقة .

كما أن جائحة كوفيد -19 شكلت تحدي قوي في طريق استعادة الاموال المهربة حيث امتدت تداعيات الجائحة إلى إجراءات استعادة الأموال المنهوبة بالخارج، فالجزائر على سبيل المثال اكدت أن كل الدول الأوروبية أبدت رغبتها في التعاون مع الجزائر لاسترجاع الأموال المنهوبة إلا أن جائحة كورونا ساهمت في تعطيل إجراءات استعادة تلك الأموال المهربة. حيث رفضت

[8] - هل تعيد مبادرة STAR ما نهبه سراق المال العام، الراي ، الرابط، https://bit.ly/3GpdfCy

الحكومة الجزائرية المغامرة بخبرائها الاقتصـاديين لإرسـالهم إلى أوروبا حيث لا يزال معدل الإصابات في دولها مرتفع جدا. [9]

أيضـا يمكن القول أن إحدى القضـايا الإشـكالية التي تؤثر في عملية الاسـترداد وإن لم تكن أحد عناصـرها، ترتبط بآلية التصـرف في الأموال والأرصـدة المعادة رغم أن العديد من الاتفاقيات الدولية والاقليمية قد وضـعت بعض الضـوابط التي يمكن الاهتداء بها لمعالجة ما قد ينشـأ بين كل من الدولتين الطالبة والمتلقية من نزاعات حول التصـرف بشـأن تلك الموجودات. وفي هذا السـياق، يطالب البعض بتعزيز أطر إدارة الأموال المُسـتردة (مثل إنشـاء حسـاب بنكي مركزي أو صـندوق مركزي محلي وذلك لتلقي الأصـول المصـادرة في الداخل والخارج، مع تحديد أوجه التصرف فيها مع ضمان الشفافية الكاملة في إدارة هذا الحساب أو الصندوق.

جهود بعض الدول العربية لاستعادة الاموال المهربة

تمثل قضية الأموال المنهوبة من الدول العربية محورا مهما لمساعي هذه الدول لاستعادتها، من أجل التنمية وأصـبح العمل الجماعي وصـولا لرؤية مشـتركة وضـاغطة على دول العالم للاسـتجابة لمطالب الدول العربية يمثل اولوية في بعض الدول العربية. إلا أنه وعلى الرغم من وجود توجهات وتحركات متوازية تقودها دول عربية عديدة لاستعادة الأموال والأملاك المنهوبة في الخارج، إلا أن هناك ضعف في الاستجابة الدولية لآليات الاستعادة المتبعة من قبل الدول العربية، رغم التوقيع والتصـديق على اتفاقيات دولية وإقليمية خاصـة بمكافحة الفسـاد وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية المتخصـصـة لمسـاعدة الدول في اسـترداد أموالها المنهوبة والمهربة إلى بلدان أخرى، والحد من جرائم غسـل عائدات جرائم الفسـاد. حيث ظهرت توجهات وتزايدت تحركات الأجهزة الرسـمية في كل من مصـر والسـودان وتونس والجزائر وموريتانيا والعراق لاسـتعادة الأرصـدة المنهوبة بالخارج، لتحقيق أهداف منها، تعزيز شـرعية نظم الحكم الجديدة، خصوصا أن الفساد كان أحد المُحرِّكات الرئيسية لانهيار دول وطنية وانهيار حكم قادة عرب في المنطقة مثل السودان والجزائر[10].

وتعتبر الجهود **التونسـية** هي الجهود العربية الوحيدة التي كان لها نتيجه مثمرة والتي توصـلت الى اعادة جزء من الاموال المنهوبة منها خلال فترة الحكم السـابق حيث تم اسـتعادة بعض الاموال المهربة اضافة الى تجميد بعض الاموال لدى بعض الدول الاوروبية تمهيدا لمصادرتها واستعادتها، ويعزو البعض نجاح الدولة التونسية في هذا المسعى الى توفر الارادة السياسية الحقيقية لاسـتعادة هذه الاموال، اضـافة الى الجهود الكبيرة التي بذلتها لجنة اسـترداد الاموال التونسـية من اجل اعداد الوثائق والادلة القانونية التي تثبت ملكية هذه الاموال. وعلى النقيض

[9] - أرصدة الفساد: تحديات استعادة الأموال العربية المنهوبة بالخارج، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، 27 مايو 2021، الرابط: https://bit.ly/3AOSwa2
[10] - محمود الحضري، أموال العرب المنهوبة ورية استعادتها، البوابة نيوز، 21 مايو 2021، الرابط: https://www.albawabhnews.com/4355826

بذلت **الدولة المصـرية** الكثير من الجهود في مجال اسـترداد الاموال المهربة الى الخارج ورغم ذلك لم تكلل هذه الجهود بالنجاح في اسـتعادة اي جزء من هذه الاموال، وذلك لضـعف الخبرة القانونية[11].

أما **العراق** فقد أرسلت الحكومة العراقية خطابات من خلال سفاراته المنتشرة في العالم إلى جميع الدول التي توجد فيها أموال عراقية منهوبة سواء التي كانت مودعة في البنوك إبان فترة الحكم السـابق أم الخاصـة بغسـيل الأموال الذي حدث بعد 2003. حيث تقدر الحكومة العراقية حجم الأموال المهربة من العراق بعد عام 2003 بأكثر من 150 مليار دولار. حيث يعمل العراق على اسـتعادة الأموال العراقية المهربة وفق معايير سـتوضـع لإبرام مذكرات تفاهم وتبادل المعلومات عن الأشـخاص المطلوبين وأموالهم وتنظيم طلبات المسـاعدة القانونية، وفي سـبيل ذلك ابرمت هيئة النزاهة العراقية عدد من مذكرات التفاهم مع كل من الأردن ولبنان والكويت وتركيا وبولندا، كما أن السعي مستمر للتوجه نحو دول أخرى لإبرام مثل هذه المذكرات لتعزيز التعاون معها .ومن الجدير بالذكر أن الأولوية في اختيار الدول تكون بحسـب الاعتقاد والمعرفة بإمكانية وجود أموال فسـاد مهربة في تلك الدول. ومن المعلوم أن العراق يعاني منذ عام 2003 من تفشي الفساد في أغلب مؤسساته وسوء إدارة، ما أسفر عن ضياع ثروات طائلة على مشـاريع وهمية وعمليات غسـل أموال يتهم جهات نافذة بالوقوف خلفها. مما أحدث أزمة اقتصـادية حادة في العراق حيث بلغت قيمة العجز في موازنة 2021 كما أقرها البرلمان 19.8 مليار دولار، مقابل 23.1 مليار في العام 2019، علماً بأن العراق لم يقر موازنة 2020 بسـبب التوتر السـياسـي. ورغم الجهود التي يبذلها العراق في اسـترجاع أمواله المهربة خارج البلاد، فإنه لم يحصل منها إلا على القليل.[12]

كما اتخذت **الجزائر** عدد من الخطوات لامتصـاص غضـب الحراك الشـعبي كان منها إطلاق صندوق خاص بالأموال والأملاك المنهوبة المصادرة في إطار قضايا مكافحة الفساد. وعملت الحكومة بإدراجه ضـمن أحكام قانون الموازنة التكميلي لعام 2021. وفي 5 أبريل 2021 تمكنت الجزائر من اسـترجاع ما لا يقل عن 44 عقارا من بينها قصـور وشـقق في فرنسـا ضـمن عملية استرجاع الأموال المنهوبة والمحولة نحو الخارج، مع تأكيد التزامها باستعادة هذه الأموال فور صـدور الأحكام النهائية في حق المتورطين في قضـايا الفسـاد[13]. ايضـا الحكومة الجديدة في **موريتانيا** قد تعمل خلال المرحلة المقبلة على تعزيز شـرعيتها بالبحث في ملف الأموال المنهوبة بالخارج، حيث تظاهر نشطاء سياسيون في 19 أبريل 2021 لمطالبة الجهات القضائية باسـترداد الأموال المنهوبة خلال فترة حكم الرئيس السـابق محمد ولد عبد العزيز، وإن كان

---

11 - الية استرداد الموجودات والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد، الرابط، https://bit.ly/3HuvQi3

12 - 5 دول عربية في رحلة البحث عن اموال العراق المنهوبة، موقع العين الاخبارية، 2 نوفمبر 2021، الرابط، https://al-ain.com/article/5-arab-countries-journey-find-iraq-looted-money

13 - محمود الحضري، أموال العرب المنهوبة ورية استعادتها، البوابة نيوز، 21 مايو 2021، الرابط، https://www.albawabhnews.com/4355826

الأخير يشير إلى أن ملاحقته تجرى وفقاً لحسابات سياسية ويتم تضخيم ممتلكاته بشكل مبالغ فيه. [14]

التوصيات

في الاخير تؤكد مؤسسة **ماعت للسلام والتنمية وحقوق الانسان** على أهمية موضوع استرداد الأموال المنهوبة للدول الإفريقية والعربية التي تمر بمراحل انتقالية، خاصة في ظل التداعيات السلبية للجائحة كوفيد-19 على اقتصاديات الدول النامية، وتؤكد أن غياب الشفافية وضعف المساءلة يسهلان مهمة اختلاس الاموال العامة وبشكل نموذجي فالامتثال لمبادئ الحكم الرشيد والمسؤول يبدو ضعيفا مع ضعف نظام الشيكات والارصدة والمؤسسات العامة الرئيسية، ومحدودية حرية المجتمع المدني وقلة احترام وانتهاك قواعد القانون. فضلا عن أنه من دون التعاون الفعال والارادة القوية للدول فلن يتحقق سوى القليل بينما تظل عوائد الفساد مختفية. **وتوصي** بـــــ: -

- ضرورة استمرار تناول مجلس حقوق الإنسان للأثر السلبي لتدفقات الأموال المنهوبة على حقوق الإنسان، فضلاً عن استعراض عدد من المؤشرات الخاصة بمدى تأثير تدفقات الأموال غير المشروعة على اقتصاديات القارة الإفريقية والدول العربية بشكل خاص.
- يجب على الدول الالتزام باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والتأكيد على أن قضايا الأموال المنهوبة لا تسقط بالتقادم.
- إنشاء محكمة دولية للاسترداد الأموال المنهوبة والمهربة حيث أن جرائم الفساد ونهب المال العام والكسب غير المشروع لا تسقط بالتقادم.
- إيجاد ضوابط وتدابير من أجل إشراك المجتمع المدني بمختلف مكوناته في استرداد الأموال المنهوبة ومكافحة الجريمة المنظمة.
- إنشاء إدارة دولية متخصصة في مواجهة الجريمة المنظمة وتهريب الاموال تساعد الدول في تزويدها بالمعلومات وتحتفظ ببنك المعلومات عن العصابات المنظمة ونشاطها المعروف دوليا وتزويدها بكافة الوسائل التكنولوجية المتطورة.
- أن تلتزم الدولة باسترداد كافة الأموال المنهوبة بالداخل والخارج بسبب سوء استخدام السلطة أو بسبب استغلال النفوذ والسطو والتزوير وغيرها من الأسباب غير المشروعة بما يضمن حق الضحايا والمجتمع بمساءلة ومحاسبة الناهبين إداريا وقضائيا وفقا للمعايير الوطنية والدولية وبما يكفل صدور التشريعات التي تمنع التصرفات غير القانونية بالموجودات.

[14] - أرصدة الفساد: تحديات استعادة الأموال العربية المنهوبة بالخارج، مركز المستقبل للابحاث والدراسات المتقدمة، 27 مايو 2021، الرابط https://bit.ly/3AOSwa2